ويقول تعليقاً على قول ابن مالك:

٥٨٠- ونحو زيد ضم وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لاتهن

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو: يازيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ... وشرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لايوحى بذلك ولو كان مراده[١].

ويقول تعليقاً على قول ابن مالك[٢]

٧٦٢- ومن فعيل كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التا تمتنع

فيقال: رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز بقوله (كقتيل) من فعيل بمعنى فاعل، نحو: رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة، وبقوله (إن تبع موصوفه) من أن يستعمل استعمال الأسماء، غير قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس ولو قال:

ومن فعيل إن عرف موصوفه غالباً التاء تحذف

لكان أجود.

ويقول عند شرح قول ابن مالك:

٨٥٧- وإن تكن تربع ذا ثان سكن

فقلبها واوا وحذفها حسن

وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه ساكن فوجهان قلبها واواً وحذفها، مثل ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلوى فعلى الثانى حبلى .. وليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم. وكان الأحسن أن يقول: تحذف إذن وقلبها واواً حسن[٣].

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٣، ص ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، جـ٤، ص ٩٦.

(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٤، ص ١٧٨.